

الرسالة الاخبارية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الأولى: 13 مارس - 31 جويلية 2023

عدد خاص

اختتام الدورة الأولى لمجلس نواب الشعب

من كلمة رئيس مجلس نواب الشعب

في نهاية الجلسة العامة ليوم الاثنين 31 جويلية 2023

◆ المجلس مدعو قبل انطلاق الدورة القادمة إلى وضع خطة عمل استشرافية بأهداف واضحة وآليات مدروسة يخولها الدستور والقانون ويتم تنزيلها في إطار برمجة معقولة لأعمال المؤسسة البرلمانية. ومن شأنها توضيح الرؤية بصفة مسبقة لدى الوظيفتين التشريعية والتنفيذية

◆ الارتقاء بالأداء التشريعي والرقابي يتطلب تشخيصا وتقييما يشمل جميع الهياكل النيابية ويأتي على الإجراءات المضمّنة بالنظام الداخلي وما يمكن أن يعرقل المسار التشريعي أو يؤثر في نجاعة العمل الرقابي ومردوديته

◆ أهمية الوقوف على المنجز والتقييم واستخلاص العبر لمعرفة ما يجب تحسينه أو تغييره خدمة لنجاعة العمل النيابي

◆ استعداد النواب للنظر في كل ما يمكن أن تحيله الوظيفة التنفيذية من مشاريع قوانين تساعد على حلحلة المشاكل العالقة وتساعد على النهوض بالأوضاع المعيشية للتونسيات والتونسيين

◆ المعطيات الإحصائية تؤكد ما تميّز به النواب من جدية وعزيمة صادقة على بذل قصارى الجهد من أجل الاستجابة لمطالب الشعب من خلال ممارسة دورهم التشريعي والرقابي



معطيات احصائية حول أشغال مجلس نواب الشعب خلال الدورة العادية الأولى من 13 مارس 2023 الى 31 جويلية 2023

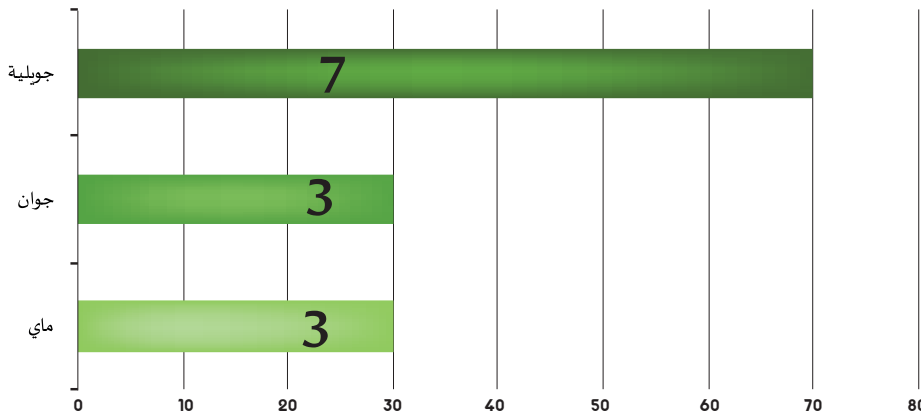
قدّم السيّد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب معطيات احصائية حول نشاط المجلس منذ انعقاد جلسته الافتتاحية في 13 مارس 2023 على غرار جلسات الأجان والجلسات العامة والنشاط الرقابي، الى حدود 31 جويلية 2023.

مكتب المجلس

حسب الفصل 44 من النظام الداخلي "يعقد مكتب المجلس اجتماعاته بصفة دورية كلّ يوم خميس وكلّما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو من ثلث أعضائه، ويتخذ كلّ قراراته بأغلبية الحاضرين على ألاّ تقلّ عن الثلث. ويتمّ نشرها بالموقع الإلكتروني للمجلس في أجل ثلاثة أيام".

وقد عقد مكتب المجلس خلال هذه الدورة النيابية الأولى 13 اجتماعاً.

اجتماعات مكتب المجلس



وتعلّقت قرارات المكتب خاصة بـ:

- ◆ إحالة المبادرات التشريعية إلى الأجان القارة السيادية المعنية
- ◆ الاذن بنشر المبادرات التشريعية على الموقع الرسمي للمجلس
- ◆ إحالة مشاريع قوانين إلى الجلسة العامة
- ◆ برمجة الجلسات العامة وضبط ترتيباتها
- ◆ النظر في الأسئلة الكتابية المقدمة من النواب واحالتها إلى أعضاء الحكومة المعنيين
- ◆ النظر في الأسئلة الشفاهية وبرمجتها في الجلسة العامة
- ◆ النظر في مشروع ميزانية مجلس نواب الشعب لسنة 2024
- ◆ اتخاذ القرارات بشأن النشاط الخارجي للمجلس



الديبلوماسية البرلمانية

والعلاقة مع المنظمات الوطنية والدولية والمجتمع المدني

حرص مجلس نواب الشعب على المساهمة في تدعيم مكانة تونس وخدمة أهداف السياسة الخارجية عبر معاودة الديبلوماسية الرسمية. وقد لعب في هذا الصدد دوراً هاماً من خلال إستقبال الوفود البرلمانية وسفراء عديد الدول الشقيقة، وإبراز أهمية المرحلة التي تعيشها تونس وخصوصيتها وتسليط الضوء على الإنجازات التي تمّ تحقيقها.

5 استقبالات لممثلي ورؤساء المنظمات الدولية

5

4 استقبالات لشخصيات ووفود برلمانية

4

كما حرص مجلس نواب الشعب على تكريس سياسة الانفتاح والتشاركية عبر تكثيف اللقاءات مع ممثلي المنظمات الوطنية والدولية والمجتمع المدني، والتفاعل مع المشاغل المطروحة، والتحرّك في تناغم مع تطوّر الأوضاع الوطنية.

20 استقبالات لممثلي المنظمات الوطنية والمجتمع المدني

20

23 استقبالا لسفراء من البلدان الشقيقة والصديقة

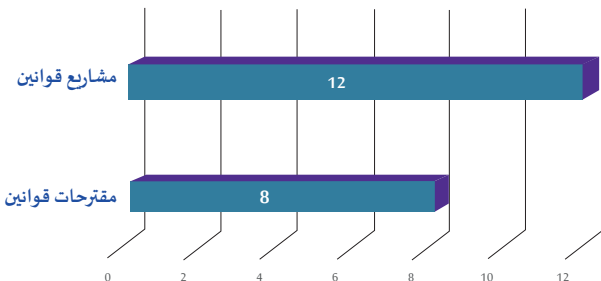
23

في العمل التشريعي المبادرات التشريعية

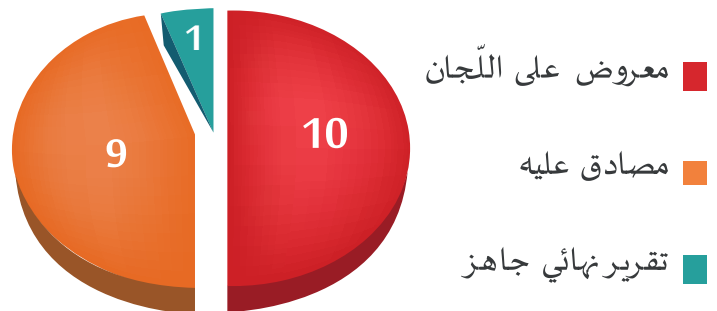
تنقسم الى مشاريع قوانين واردة من رئاسة الجمهورية ومقترحات يتمّ تقديمها من طرف 10 نواب على الأقل. وتتبع هذه المبادرات المسار التالي:

1. الإيداع لدى مكتب الضبط
 2. الدراسة على مستوى مكتب المجلس الذي يتولّى الإحالة على اللجان المختصة
 3. الدراسة والتصويت واعداد التقرير على مستوى اللجان
 4. الإحالة على مكتب المجلس الذي يحيل بدوره على الجلسة العامة
 5. النقاش والتصويت على مستوى الجلسة العامة
- وقد وردت على المجلس 20 مبادرة تشريعية بين مشاريع ومقترحات قوانين.

توزيع المبادرات التشريعية حسب جهة المبادرة



توزيع المبادرات التشريعية حسب المرحلة

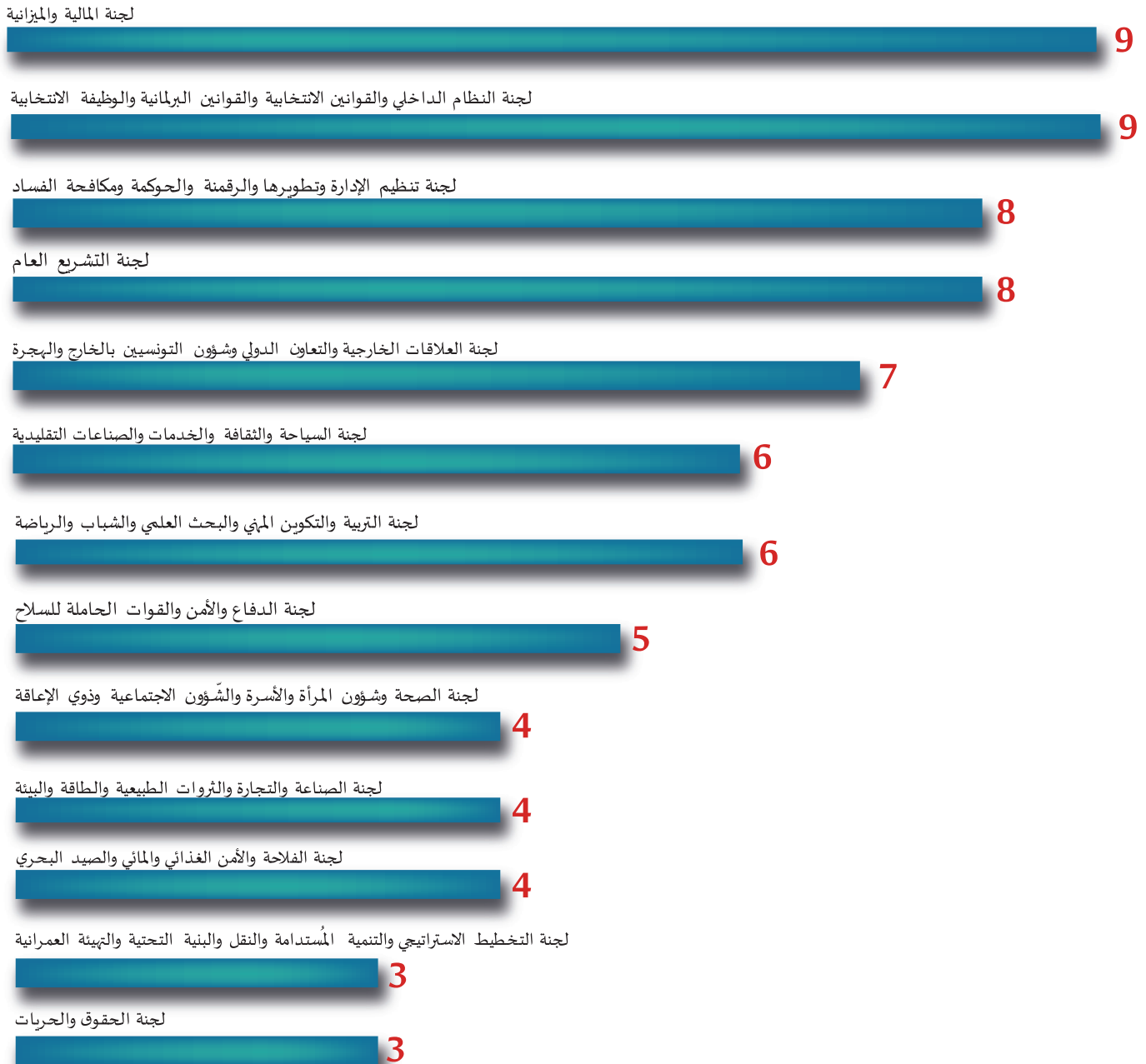


اللجان القارّة السياديّة

يضمّ مجلس نواب الشعب ثلاث عشرة لجنة قارّة سياديّة، يتولّى أعضاء المجلس في إطار اجتماعات هذه اللجان التي ينتمون إليها، وفق قاعدة التمثيل النسبي للكتل، صياغة النصوص القانونيّة ودراسة المبادرات التشريعيّة، بالإضافة الى التداول حول مشاغل المواطنين والملفات المطروحة.

منذ انتخاب مكاتبها بتاريخ 24 ماي 2023 الى حد يوم الاثنين 31 جويلية 2023 عقدت اللجان القارة السيادية 76 اجتماعا تتوزع كالآتي:

عدد اجتماعات اللجان



الجلسات العامة

الجلسة العامة هي المحطة الختامية في المسار التشريعي، إذ يبتّ أعضاء المجلس خلالها في مشاريع القوانين بالتصويت أو بالموافقة أو بالرفض أو بإرجاع المشروع إلى اللجنة المختصة. كما يمكن أن تمثل الإطار الذي يمارس فيه النواب دورهم الرقابي عبر طرح الأسئلة الشفاهية وعقد جلسات الحوار مع الحكومة.

عدد الجلسات العامة وتوزيعها حسب النوع

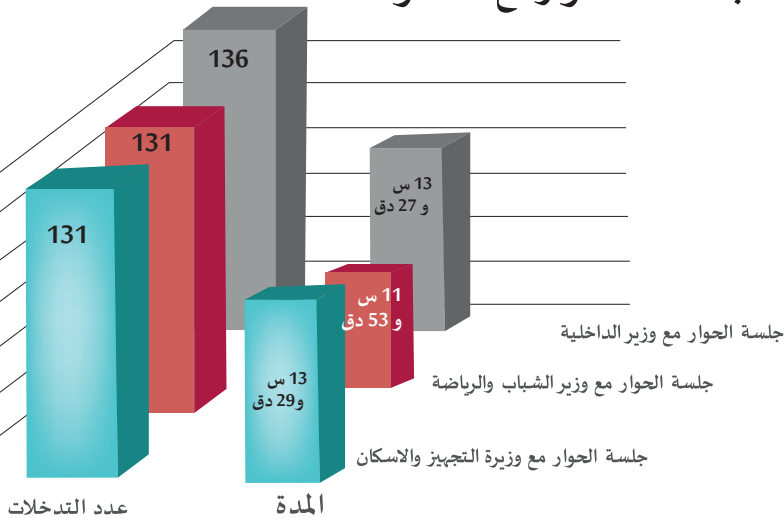


- الجلسة العامة الافتتاحية
- جلسات النظر في مشروع النظام الداخلي والمصادقة عليه
- جلسات انتخاب هيكل المجلس والاعلان عن تركيبتها
- جلسات تشريعية
- جلسات للحوار مع الحكومة

في العمل الرقابي

يخوّل الدستور في فصله 114 لأعضاء مجلس نواب الشعب التوجّه بأسئلة شفاهية وأسئلة كتابية لأعضاء الحكومة، وبعقد جلسات حوار حول السياسة التي تمّ اتباعها والنتائج التي وقع تحقيقها أو يجري العمل من أجل الوصول إليها. وتكريسًا لهذا الدور الرقابي، تمّ عقد 3 جلسات عامة حوارية، وبلغ عدد الأسئلة الكتابية التي تمّ توجيهها إلى أعضاء الحكومة 173 سؤالًا، إضافة إلى طرح سؤال شفاهي في جلسة عامة.

جلسات الحوار مع الحكومة

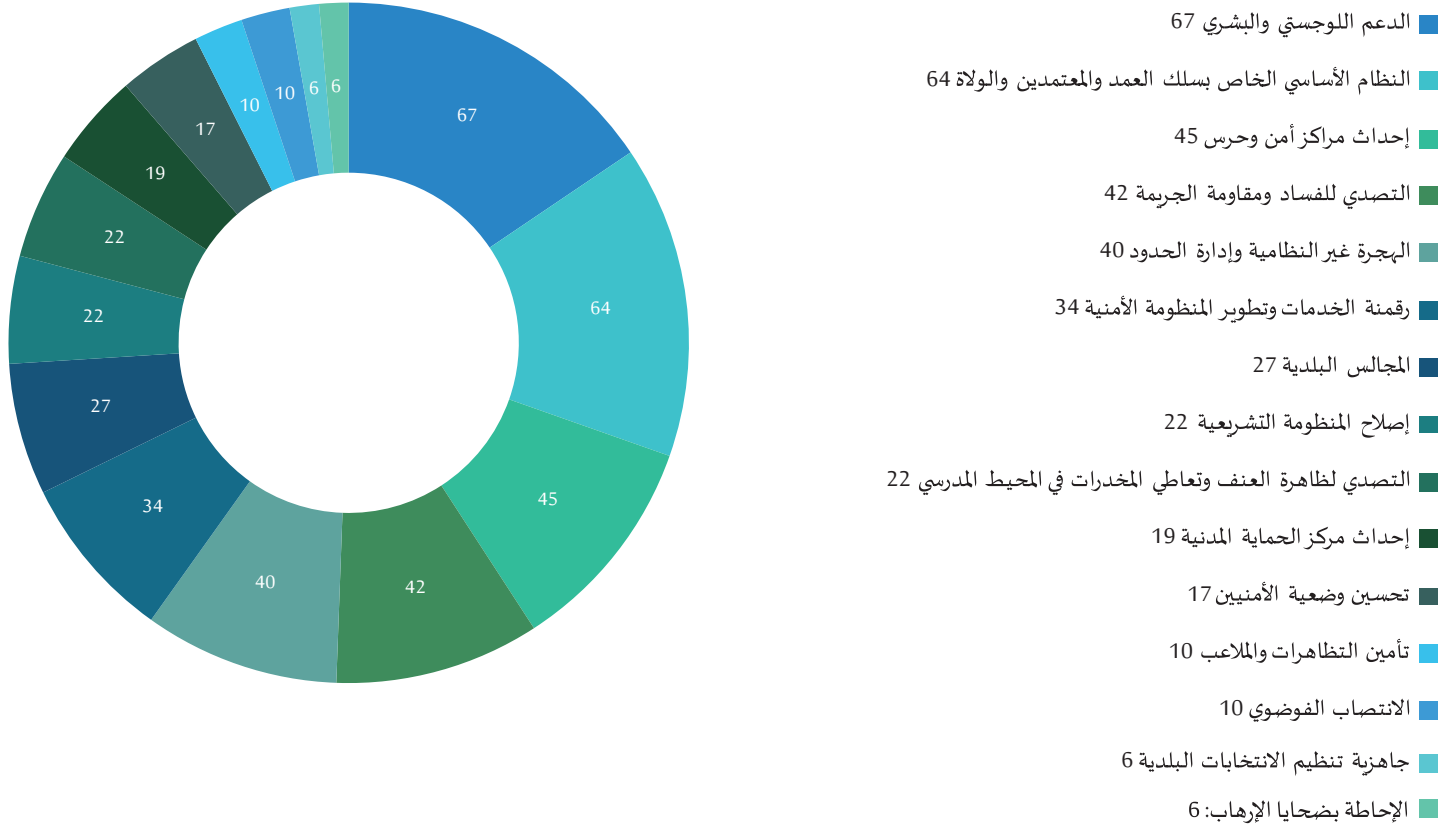


توزيع آليات الدور الرقابي



أبرز المواضيع التي طرحها النواب وعدد التدخلات في شأنها

الجلسة المخصصة للحوار مع وزير الداخلية يوم الأربعاء 26 جويلية 2023



الجلسة المخصصة للحوار مع وزير الشباب والرياضة يوم الاثنين 24 جويلية 2023

